



٣- تاريخ الاسلام السياسي

تأليف الدكتور حسن ابراهيم حسن

مصادر الكتاب

لأستاذ كبير

ألمت في كلتي السابقتين بما تأخذه النظرة المجلي من الأغلاط التاريخية والجغرافية الواقعة في كتاب « تاريخ الاسلام السياسي » وهي لعمري أغلاط يقعب بعضها بحاسن أي كتاب يرد فيه فكيف بها كلها : وأريد في هذه الكلمة أن أعرض في شيء من النقد لمصادر هذا الكتاب ، وأن آتي بعد ذلك على بعض عيوب لحظها على طريقة المؤلف في أخذه عن المصادر المذكورة ، وكنت أود ، علم الله ، أن تكون كلمة اليوم كلمة تناء أ كيلة للمؤلف جزافاً لعل أحمو ما عساه أن يكون قد علق بنفسه من جراء المقالين السابقين ، ولكن شاء سوء حظي عنده أن يجيء الأمر على غير ما أريد

كل من يطلع على « تاريخ الاسلام السياسي » تبهره من غير شك كثرة المصادر التي تدل على أن المؤلف رجع إليها في وضع كتابه ، فما من صفحة من صفحاته ، ولا فقرة من فقره إلا وهي مخترى على أقل تقدير إحاطة واحدة للقارى على مراجع من مراجع التاريخ الاسلامي القديمة والحديثة . ثم إن المؤلف لا يكتفي بذلك مراجعته مشورة مفرقة على الفصول والمفحات والفقر والأسطر ، بل هو يوردها في آخر كتابه مجموعة منسوفة في بضع صفحات تروغ النظر والقواد جيماً

وإيراد المراجع العلمية على هذا النحو واجب محتوم في البحوث العلمية الدقيقة التي يراد فيها الإدلاء بنظرية علمية جديدة أو بسط وجهة نظر مستطرفة . أما في الكتب العامة التي يقصد أن تكون في متناول الطلاب المثقفين فقد جرى العرف بأن

يقصر من ذكر المراجع في صلب الفصول على الضروري ، ثم يذيل كل فصل بذكر المراجع التي استعان المؤلف بها في كتابة الفصل تبرئة لدمته وتوسعة على الطالب والقارى الراغب في سعة الاطلاع وكثرة التحصيل . وما يبعث على سلوك هذه الطريقة أن الأصل في الكتب المؤلفة للطلاب وراغبى الثقافة ، أن يكون واضهوها من أعلام العلماء وجهابذة الأسانذة ، ممن لهم في العلم قدم راسخة ومكانة عالية تجعل قراءهم على تصديقهم فيما يقررون وما اليه يذهبون

ومع أن كتاب « تاريخ الاسلام السياسي » من الصنف الثانى فقد آثر المؤلف ركوب الطريقة التي تتبع في الصنف الأول ، فعمل متن كتابه من الشروح والحواشى حملاً ثقيلاً ، وكاف نفسه شططا وقراء مشقة وعتا . ولم كل هذا إلا لشيء سوى ابتغاء السمعة عند الناس وأن يأتى في روع القارى أنه في التاريخ واسع الاطلاع ، طويل الباع ، قد وعى ما كتبه الأوائل والأواخر على أن نظرة ناقدة الى المراجع المذكورة كفيلا بأن تثبت أن كثرتها الى حد بعيد صورية لا حقيقية ، فان حرص المؤلف على التكثر والترديد قد حمله في كثير من الأحيان على أن يدل على ما لا يحتاج الى دليل ، وأن يمدد المراجع ولو كانت في صمد أمرها ترجع الى مصدر واحد . فن من تلاميذ المدارس لا يعرف نص الخطبة التي انتح بها أول الخلفاء الراشدين عهد ؟ إنها أشهر من أن تجهل . ومع ذلك قال المؤلف الكريم يحيل قارئه عند إرادته نص هذه الخطبة على أربعة كتب قديمة متضمنة لها ذكرا اسم الكتاب واسم المؤلف ورتم الجزء والصفحة والطبعة ومكان الطبع ، كذلك الحديث الذي يزعم رواة العرب أنه جرى بين أنى سفيان وبين هرقل قيصر الروم في الشام . وهو حديث يحمل في ثناياه أدلة ضمه وانتحاله ، وهو على فرض صحته ليس بذى خطر ، ولا يقدم في فهم سيرة الرسول ولا يؤخر . ومع ذلك ، قال المؤلف يورده بنصه على طول ذلك النص ثم يحيل القارى على الكتب القديمة التي ذكرته ، وقد ذكر منها

الدينية في نفوس الجمهور وترغيبه في مجاهدة الصليبيين بتدبيره
بفعل آباءه في الشام . ونفس عبارة الكتابين النوع القصصى
الحماسى . جاء في دائرة المعارف الاسلامية في ترجمة الواقدى ما يأتى :

Les Futuh al sham et al Irak, ne sont pas conservées; les
livres qui circulent sous ce nom proviennent d'une époque
postérieure et sont faussement attribués à Wakidi »

« إن كتابي فتوح الشام والعراق قد قعدا . أما الكتابان
اللتدولان بهذا الاسم فيرجعان الى عصر متأخر ، وهما مضائقان
إلى الواقدي خطأ . »

كذلك يعتمد المؤلف في عدة مواضع من كتابه على كتاب آخر
زائف هو كتاب « الامامة والسياسة » المنسوب الى ابن قتيبة
وكل شئ في هذا الكتاب يدل على أنه ليس لابن قتيبة . وإنما
هو في غالب الظن لكتاب أدلسى أراد تغطية الخاصة باسم الحياة
السياسية الاسلامية فوضع هذا الكتاب الذى يعتبر من الناحية
الأدبية قطعة قتيبة ، وإن كان من الناحية التاريخية لا يعول
عليه على الاطلاق . وفي ذلك يقول المستشرق الانجليزى
مرجوليوث في كتابه « مؤرخو العرب » في ص ١٢٥
« Its falsification or ignorance of history is so glaring that
it cannot be ibn Qutaibah's work » وترجمته « أن ما في هذا

خسمة أكثرها شروح مختلفة على متن البخارى . لو أن المؤلف
قصد الى مناقشة هذه النصوص ومقارنة رواياتها المختلفة بمقها
ببعض ، وبيان ما تنفق فيه وما مختلف من حيث اللفظ والمعنى ،
ثم الوصول بعد ذلك الى حكم يكون لها أو عليها ، لكان للمشقة
التي عنى نفسه وقارته بها ما يجيزها ويسوغها . أما وهو لم يقصد
الى شئ من ذلك فقد انتفت المزية وبقيت المشقة

ثم إن هذه الكثرة صورية من وجه آخر أكثر خطراً وأضر
بقيمة الكتاب العلمية وبمقدرة مؤلفه على نقد مراجعته وتقويمها
ذلك بأن المؤلف كثيراً ما يأخذ عن كتب أثبت البحث العلمى
الدقيق أنها لا يصح الاعتماد عليها بحال في مرض التذليل العلمى
الصحيح . فهو يعتقد أن الكتاب القصصى المسمى « فتوح
الشام » للواقدي حقا ، ثم يذهب يستعين به في الفصل الذى
عقده لفتح العرب الشام ، وينقل عنه مفاجات برمتها ، ثم
لا يكتفى بذلك بل يتبرى لمناقشته ومجادلته . فليأذن لنا الدكتور
أن نقول له إن هذا الكتاب ليس للواقدي ، بل ليس من آثار
عصر الواقدي ، وإنما هو كتاب كتب بعد زمن الواقدي بمئات
السنين : كتب على أغلب الظن إبان الحروب الصليبية لبث الحمية

اعلان

وزارة الأوقاف

بصفتها نافذة قبل عطاءات بسم الادارة لناية ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن أعمال الرخام اللازمة
لمشهد إبراهيم أنما متحفطان الأخرى بشارع باب الوزير ومسجد الأشرف برسباى بالصحراء وأعمال الحفظ والترميم اللازمة
لتنزل على كتبخنا الأخرى الكائن بدرب الحجر

وذلك على مقتضى الشروط والقيود العمومية وعقد المناقولة والمقاييس الابتدائية الخاصة بها الموجودة بإدارة قسم
الآثار العربية بمركزه الكائن بشارع إبراهيم باشا رقم ٣ (عابدين)

ويمكن الحصول على نسخة من مقاييس الأعمال المذكورة نظير دفع مبلغ ٢٠٠ مليم عن كل نسخة
ويجب أن يكون العطاء موضحاً بالأرقام والكتابة وأن يكون مصحوباً بتأمين قدره ٢٪ من قيمته وإلا فلا يلتفت إليه
ولا يجوز لصاحب العطاء أن يسحب عطاءه أو أن يطلب تعديله بل يظل مرتبطاً به بجميع شروطه لمدة شهرين . إلى أن
تبت الوزارة في العطاء المذكور ، فإن لم تملنه الوزارة بقبول عطائه في خلال هذه المدة فيمكن له حينئذ حق المدول عنه أو تعديله
مع عدم ارتباط الوزارة بما يدخله من التعديلات على العطاء المذكور

ومن يرصو عليه العطاء يكون ملزماً بتكفلة التأمين إلى ١٠٪ عند التعاقد
ولتقديم العطاءات الحق في الحضور أثناء فتح المظاريف في صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٥ منه
والوزارة حرة في قبول أو رفض أى عطاء بدون إبداء الأسباب

الكتاب من تكذيب للتاريخ أو جهل به ، لفاضح بحيث لا يمكن أن يكون من تصنيف ابن قتيبة . »

ثم إن المؤلف كثيراً ما يستمد ويقتبس من كتب منها ما قد أصبح قديماً قاصراً من حيث المستوى العلمي ، ومنها ما هو تالوي الأهمية ، ومنها الضعيف ، ومنها ما قصد بكتابه إلى التثقيف العام . من هذه : « تاريخ العرب » لسديو ، و « موجز تاريخ العرب » لسيد أمير علي ، و « الحضارة العربية » لجوستاف لوبون ، و « أبناع محمد » لواشنطن أرفنج . إن هذه الكتب وكثيراً غيرها قد وضعها في أغلب الأحوال هواة قصدوا بها ناحية الثقافة العامة والتصوير المجمل ، فكثرة الاستدلال بها في مقام البحث الجدي ترخص لا مسوغ له

هذا عن مبلغ نقد المؤلف لبعض أسهات مصادره . أما مذهبه في الانتفاع بهذه المصادر إجمالاً فلنا عليه بعض الاستدراك . فهو مفرط في الأخذ عنها والاقتياس منها ، بحيث أنك في كثير من فصول الكتاب تبحث عن شخصية المؤلف فلا تجد لها أو تجدها ضئيلة ضئيلة ، خذ لذلك مثلاً الباب الأخير من أبواب الكتاب الخاص بالحضارة الإسلامية في عصر الخلفاء الراشدين والأمويين ، وهو باب كان يمكن المؤلف أن يجول فيه ويصول ، ومع ذلك فهو لا يخرج عن كونه مجرد تلخيص لكتاب « الخلافة » لارنولد ، وكتب الحضارة الإسلامية والأدب العربي لفون كريبم والسيد أمير علي وثيكاسن . أن الأسر هنا أسر تكرر لا ابتكار

وقد يجلي المؤلف بعض من يأخذ عنهم نمطه لا حق له فيها . من ذلك أنه عند كلامه على الخوارج استشهد بقول صاحب كتاب « الفخرى » : « صدرت منهم أمور متناقضة تدل على أنهم يخبطون خبط عشواء ، منها أن رطبة سقطت من محلة فتناولها رجل ووضعها في فيه ، فقالوا له أكلتها غصبا وأخذتها بلائعن ، فألقاها ، ومنها أن خنزيراً لبعض أهل القرى مر بهم ففصره أحدم بسيفه فمقره فقالوا هذا نساد في الأرض ، ففسي الرجل إلى صاحب الخنزير وأرضاه ، ومنها أنهم كانوا يقتلون النفس التي حرمت إلا بالحق ، قتلوا عبد الله بن خباب ، وكان خباب من كبار الصحابة ، وقتلوا عدة نساء وسبوا ، وغلوا أقاميل من هذا القبيل » هذه العبارة التي يصح أن تعتبر مثلاً للتناقض يلاق عليها المؤلف بقوله : « ترى أن هذا ليس من التناقض في شيء ، وإنما هو أقرب إلى أن يكون غلوا في تطبيق مذهبهم »

ومن ذلك نقده الهامد لحاجي خليفة ، لاشيء سوى أنه أورد

خبراً لم يرضه المؤلف فيقول : « ومثل هذا المؤرخ لا يؤخذ بكلامه ولا يمول عليه في المسائل التاريخية الهامة لأنه كان متساعراً في الزمن فقد توفي سنة ١٠٦٧ هـ » وهو تصنف في الحكم من غير نزاع ، ومن هذا القبيل أيضاً تصديه لمرجوليوت في أسر الرجلين الذين تزعم الرواية العربية أن كسرى أسر عامله على اليمن أن يتفدعا إلى الرسول ليأتيه به ، فلما قدم الرجلان على الرسول أخبرهما النبي بأن كسرى قتل وأن ابنه هو الذي قتله . فمرجوليوت يأخذ من هذه الرواية أن النبي كان له من يأتيه بالأخبار . أما المؤلف — فبدلاً من أن يتفد الرواية العربية ، يرى هل من المعقول أن يتفد كسرى من طريق عامله على اليمن رجلين اثنين إلى سيد الحجاز ليأتيه به ، فانه يأخذ في الرد على مرجوليوت لأنه لم ينظر إلى المسألة نظر المسلم المؤمن بتبوة محمد (صلى الله عليه وسلم) ، ولو أنه عمد إلى نقد الرواية أو تأولها على أقل تقدير لأنهارت دعوى مرجوليوت من تلقاء نفسها

والمؤلف يسهو أحياناً فيذكر أنه أخذ من مصدر بعينه أخذاً مباشراً ، في حين أنه يكون قد أخذ عنه بالواسطة ، فهو يحيل القارىء في ص ٨٠ وغيرها على ما يسميه هو المجلد الثاني من كتاب « بقية الوثنية العربية » *Reste Arabischen Heidentums* للمستشرق الألماني فلما وزن . والواقع أن الكتاب المذكور يقع في مجلد واحد فقط ، ولكنه طبع مرتين ، فلو أنه رجع إليه حقاً لما وقع في هذا الخلط التبيح

وعلى كثرة من يستشهد المؤلف بهم في كتابه وذكره أسماءهم صاهياً بتلده لبعض المستشرقين منهم ، كأرنولد وثيكاسون ، نراه ينسى أن يذكر أن الفصل الذي عقده لمكتبة الإسكندرية كله ملخص من كلام دكتور بطر في كتاب « فتح العرب مصر » والقريب أنه يحيل في ختام هذا الفصل على كتابه هو « عمر بن العاص »

وهذه المناسبة تقول أن المؤلف غمط حق مؤرخ جليل وعالم كبير طالما جلس المؤلف منه مجلس التلميذ من الأستاذ ، ذلك هو الرحوم الشيخ محمد الخضرى بك الذى طوى الموت ما بينه وبين هذه الدنيا بما فيها من غدر ومحال ، وباطل وغرور . لقد انتفع المؤلف بعلم هذا الشيخ حياً وميتاً كما يدل كلامه على شرعية القتال ، ثم هو ينخل بأن يذكر اسمه ضمن من أخذ عنهم . فيا ليت شمري إذا كنا لا نظفر بالوفاء عند تلاميذنا ، فستد من سوام يكون الظفر بالوفاء ؟

(يتبع)

مؤرخ